الراصد

شؤون فلسطينية

2016/08/02م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

عساف: السلطة تخشى نتائج الانتخابات بالضفة وتسعى لإفشالها..... 3

قيادي بالشعبية: السلطة تصر على إفشال الانتخابات البلدية..... 3

المصري :استخدام حماس فكرها الانعزالي وتخويف الناس وبث الفتن لن يكسبها الفوز بالانتخابات..... 4

فتح تبحث عن ثغرات قانونية للالتفاف على الانتخابات..... 4

نشر سجل الناخبين الجُدد في الهيئات المحلية..... 5

الاحتلال هدم 44 منزلًا فلسطينيًا منذ انتفاضة القدس 6

مساهمة في الإجابة عن سؤال «ما العمل؟»..... 6

حماس والانتخابات المحلية.. القرار والتحديات..... 8

لقاء عباس – رجوي... أية رسائل؟!..... 10

المنحة القطرية تكشف سوء نوايا عباس من الانتخابات 12

الكشف عن فشل زيارة العمادي الأولى الى رام الله وأسباب طول إقامته في غزة 13

النائب زيدان: اعتقالات السلطة تسقط ميثاق شرف الانتخابات..... 15

عباس يصدر مرسوما جديداً لتحديد "الكوتة المسيحية" في الانتخابات البلدية 15

خلايا المقاومة بالضفة.. عوامل النجاح وأسباب الإخفاق..... 16

خبير إسرائيلي: الوضع بغزة يهدد حالة التهدئة القائمة حاليا مع القطاع..... 19

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

عساف: السلطة تخشى نتائج الانتخابات بالضفة وتسعى لإفشالها

الرسالة نت 2\8\2016

أكدّ نائب رئيس تجمع الشخصيات المستقلة بالضفة المحتلة خليل عساف، أن الأجهزة الأمنية التابعة السلطة الفلسطينية لا تريد إجراء الانتخابات المحلية، وتسعى لتخريب أجواءها.

وقال عساف في تصريح لـ"الرسالة نت"، اليوم الثلاثاء: "إن السلطة لديها خشية حقيقية من النتائج في الضفة، وتخشى من العقاب الشعبي لسلوكها في المرحلة الماضية".

وأوضح أن الرئيس عباس كان لديه معلومات بأن حماس سترفض إجراء الانتخابات، "ولكنه صدم أمام جهوزيتها مقابل عدم جهوزية فتح في الضفة وإخفاقها في إقناع مرشحين لتشكيل قوائم في بعض المناطق".

وحذر من خطورة الاستمرار في الاستدعاءات والاعتقالات بالضفة، مؤكدا أن ذلك "تعكير لصفو الانتخابات البلدية"، وقال: إن الأجهزة الأمنية بالضفة ستقوم بأعمال من شأنها أن تسهم في إنجاح حركة فتح بالانتخابات، خاصة وأن هذه الأجهزة تابعة لفتح".

ولفت عساف إلى أن الأجهزة الأمنية هددت بعض المرشحين بطرق غير مباشرة في الانتخابات البلدية عام 2012م، ومضى يقول: "الناس خافت أن تصرّح بما تعرضت له من تهديد"، مؤكداً أن حركة فتح ستوظف الأجهزة الأمنية لضمان نجاحها في الانتخابات البلدية، "فهي لن تتوانى عن استخدام أي شيء من شأنه أن يجعلها تضمن الفوز حتى في أصغر مجلس بلدي بالضفة".

وأوضح أن الاعتقال على ذمة المحافظ لا يزال مستمرًا، رغم عدم قانونيته، "وهو جريمة يعاقب عليها القانون ويحاكم من يقوم بها ولا تسقط بالتقادم"، ومضى يقول: "إن السلطة تعمل على تجيير بعض الاعتقالات السياسية والزعم بأنها أمنية بطريقة مخالفة للقانون".

ومن المقرر إجراء الانتخابات البلدية في الثامن من أكتوبر المقبل حسبما أعلنت حكومة رامي الحمد الله، وسط إعلان غالبية الفصائل عزمها المشاركة في الانتخابات بما في ذلك حركة حماس الأمر الذي يضفي عليها مزيداً من التنافس والأهمية.

قيادي بالشعبية: السلطة تصر على إفشال الانتخابات البلدية

الرسالة نت 2\8\2016

أكدّ القيادي في الجبهة الشعبية بالضفة المحتلة زاهر الششتري، وجود رغبة لدى السلطة الفلسطينية بإفشال عقد الانتخابات البلدية من خلال استمرار الاعتقالات السياسية بحق الكوادر القيادية السياسية والطلابية.

وقال الششتري لـ"الرسالة نت": إن المؤسسة الأمنية هي التي تتحكم في الوضع، ويبدو أن المستوى السياسي غير قادر على فرض رأيه، وهناك رغبة لدى هذه المؤسسة بإفشال إجراء الانتخابات حتى لو في اللحظة الأخيرة".

وأشار إلى أن المؤسسة الأمنية لديها قرار باستمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال، "لذا فهي ترفض التوقف عن الاعتقالات السياسية، ولن تتوقف عنها".

وأمام هذه الإجراءات، اعتبر الششتري أن ميثاق الشرف الذي وقعت عليه الفصائل لضمان نزاهة الانتخابات مجرد "كلمات لذر الرماد في العيون فقط".

غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وأوضح أن سلوك السلطة يؤكد عدم رغبتها في الالتزام بالإجماع الوطني المتعلق باحترام ميثاق ضبط العملية الانتخابية، منبهاً أن السلطة تواصل ضربها لـ"الاطار الديمقراطي الطلابي" من خلال استهداف الطلاب النشطاء في الجامعات الفلسطينية.

ومن المقرر إجراء الانتخابات البلدية في الثامن من أكتوبر المقبل حسبما أعلنت حكومة رامي الحمد الله، وسط إعلان غالبية الفصائل عزمها المشاركة في الانتخابات بما في ذلك حركة حماس الأمر الذي يضفي عليها مزيداً من التنافس والأهمية.

المصري :استخدام حماس فكرها الانعزالي وتخويف الناس وبث الفتن لن يكسبها الفوز بالانتخابات

أمد/ غزة – متابعة : 2\8\2016

قال عضو المجلس الثوري لحركة فتح عبدالحميد المصري " ابو عمر" أن اساليب حركة حماس المستخدمة هذه الايام لكسب انتخابات البلديات ، لا تؤهلها للفوز بل لن تستفيد غير تعكير الأجواء الوطنية وتسميمها وخسارة نفسها أمام جماهيرها وفشل ذريع في الانتخابات.

وقال المصري في تدوينة له على صفحته الخاصة الفيس بوك اليوم الثلاثاء :

"إذا إعتقدت حركة حماس أنها تستطيع كسب الإنتخابات الحاليه بنفس الشخوص ، وبنفس الفكر ، وبنفس الفتاوي وبالتعالى على الشعب وبتخويفه بما تملكه من ترسانه أسلحه (أسلحة المقاومه !) ، وبإستساغة الإنفراد بغزه بفكرهم الإقصائي، وبإختلاق الفتن داخل فتح و بث الدعايه الكاذبه .....

إذن لها البشرى بالفشل الذريع ..

وإذا إستوعب أبناء فتح وكوادرها أن يُلْدَغُوا من نفس الجحر وبنفس الطريقه السابقه مرة أخرى....

فأبشرهم بأنهم سيبكون دماً ندماً ، حيث لا ينفع الندم لأنهم سيكونوا قد أضاعوا فرصة غاليه وقد تكون الأخيره لإسترداد قضيتهم !!!

" الحقيقه دائماً أجمل "_ الدين النصيحه ".

فتح تبحث عن ثغرات قانونية للالتفاف على الانتخابات

الرسالة نت 2\8\2016

أكدّت مصادر مطلعة داخل أروقة لجنة الانتخابات في حركة فتح، أن الحركة تطرح عددًا من الخطوات للالتفاف على نتائج الانتخابات المرتقبة في حال أصرت الفصائل الفلسطينية على إجرائها.

وأوضحت المصادر أن الحركة تبحث على رأس هذه الخيارات في الغرف المغلقة، قضية الإشراف القضائي والقانوني على الطعون المتعلقة بقضية النتائج، وتجاوز التوافق الفصائلي في ميثاق الشرف الوطني، حول تفويض المحاكم البدائية في القطاع للنظر في قضايا الطعون التي ستقدم على نتائج الانتخابات.

وقالت المصادر التي فضلت عدم الكشف عن هويتها لـ"الرسالة نت": إن القانون الأساسي يشترط أن يكون القاضي معينًا بموجب مرسوم رئاسي، وقد أصدر عباس عام 2007م عقب الأحداث التي شهدتها غزة قرارًا يبطل فيه مشروعية القضاء في غزة.

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وأضافت "من تم تعيينهم لاحقًا في سلك القضاء وتحديداً محاكم البداية غالبيتهم لم يعينوا بموجب مرسوم رئاسي، ما سيدفع بفتح لاعتبار أي قرار صادر عنهم باطل بموجب القانون"، موضحة أن فتح ستتجاوز الإجماع الوطني بذريعة دستورية القانون الأساسي، وستطالب بتشكيل لجنة من القضاة السابقين في غزة كمخرج للحل حينها، وهم في غالبيتهم من السلطة السابقة "وقد يكون لهم انتماء سياسي تابع للحركة".

وبالرجوع إلى خليل عساف نائب رئيس تجمع الشخصيات المستقلة بالضفة، فأكدّ أن هذه المسألة تشكل خطوة عالية في مسألة الانتخابات ومن شأنها أن تفجر الأوضاع. وأوضح عساف في حديث خاص بـ"الرسالة نت"، أن قرار المحاكم البدائية بشأن الطعون نافذة وقاطعة، ولا يستأنف بها، ولذلك فإن من الأهمية أن يكون هناك حسمًا قانونيًا لمدى مشروعية نظرها في القرار.

وأكدّ ضرورة أن يصدر عباس مرسوما رئاسيًا يقضي بالاعتراف بقضاة المحكمة البدائية وعدم الاكتفاء بالتوافق الفصائلي فقط، موضحاً أن هذه الثغرة القانونية "أمر متعمد من بعض الجهات لإيجاد منفذ للالتفاف على قضية نتائج الانتخابات، وتابع "هناك قادة فصائل لا يضطلعون على الجانب القانوني وخطورته وأهميته".

يذكر أن استمرار رئيس السلطة محمود عباس بمنصبه تم بموجب اتفاق فصائلي، وليس ضمن الدستور، إذ أن الصلاحية القانونية لولايته انتهت عام 2009م. وتم تشكيل حكومة التوافق بموجب توافق سياسي ولم يكن ضمن الشرعية الدستورية، كونها لم تحظى على ثقة المجلس التشريعي.

ورأى عساف أن تجاوز الحالة التوافقية الوطنية، تدخل في خانة الانتقائية التي من شأنها أن تعقد المسألة الفلسطينية الداخلية.

ومن المقرر إجراء الانتخابات البلدية في الثامن من أكتوبر المقبل حسبما أعلنت حكومة رامي الحمد الله، وسط إعلان غالبية الفصائل عزمها المشاركة في الانتخابات بما في ذلك حركة حماس الأمر الذي يضفي عليها مزيداً من التنافس والأهمية.

نشر سجل الناخبين الجُدد في الهيئات المحلية

رام الله- معا- 2\8\2016

نشرت لجنة الانتخابات المركزية، صباح اليوم الثلاثاء، سجل الناخبين الجُدد، والذين تم تسجيلهم خلال فترة التسجيل والنشر والاعتراض من 23-27 تموز الماضي، وذلك في مقرات الهيئات المحلية التابعين لها وفي مكاتب اللجنة في جميع المحافظات لمدة يوم واحد.

وبلغ عدد المدرجين الجدد في السجل حوالي 69 ألف ناخب وناخبة ممن بلغوا 18 عاماً فأكثر، ويحق لهم المشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة.

وتهدف اللجنة من هذا الإجراء إلى إتاحة الفرصة للمواطنين للاطلاع على السجل، والاعتراض على أي اسم ورد فيه وفق آليات الاعتراض المعتمدة طبقاً للقانون.

وتم تحديد هذا اليوم لتزامنه مع المدد القانونية لتقديم الطعون أمام اللجنة والبت في الطعون من قبلها، حفاظا على حق المواطنين في الطعن بقرارات اللجنة أمام المحاكم وفق الجدول الزمني المعلن، ويأتي هذا الإجراء انطلاقا من حرص اللجنة على دقة عملية النشر والاعتراض وإنتاج سجل نهائي محدث ومنقح.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

يذكر أن اللجنة سلمت الفصائل والأحزاب السياسية صباح اليوم أقراص مدمجة تحتوي قوائم المسجلين الجدد، إضافة إلى أنها ستقوم في وقت لاحق بإنتاج سجل الناخبين النهائي والذي يحتوي جميع الناخبين الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة.

الاحتلال هدم 44 منزلًا فلسطينيًا منذ انتفاضة القدس

رام الله – صفا 2\8\2016

أفاد مركز ابحاث الاراضي التابع لجمعية الدراسات العربية بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي هدمت 44 منزلًا ومبنى فلسطينيًا منذ بداية انتفاضة القدس في الأول من أكتوبر الماضي، كان آخرها المبنى الذي تحصن فيه الشهيد محمد الفقيه قبل اغتياله الأسبوع الماضي في بلدة صوريف غربي الخليل.

وأوضح المركز في تقريره أصدره حول حملة هدم منازل المواطنين الفلسطينيين من قبل الاحتلال أن 19 مسكنًا تم هدمه خلال العام الماضي، و25 خلال العام الجاري 2016، وذلك كوسيلة عقاب جماعية لأهالي الشهداء والأسرى المتهمين بتنفيذ عمليات ضد الاحتلال أو لمجرد الاشتباه بهم فقط.

وأشار إلى أنه نتج عن عمليات الهدم الهمجية هذه تشريد 217 فردًا، بينهم 74 طفلًا أصبحوا الآن بلا مأوى، إضافة إلى تضرر 50 مسكنًا بشكل جزئي نتيجة عمليات تفجير المساكن.

ولفت التقرير إلى أن سلطات الاحتلال تصدر أوامر بعنوان "إعلان عن النية لمصادرة وهدم مسكن" لمن تتهمهم بالمقاومة بموجب قانون الطوارئ البريطاني خلال فترة الانتداب على فلسطين، وفقًا لنظام 119 لسنة 1945م.

يذكر أن هذا القانون الجائر قد تم إلغاؤه قبل انتهاء الانتداب عام 1948، فلا يحق للاحتلال الإسرائيلي تنفيذه، ثم أن الهدم يطال آخرين لا علاقة لهم بالأمر، وهم أبناء وزوجة المتهم، وأسرته الكبيرة أو مستأجرين في البناية، كذلك يتسبب في تصدع بقية شقق البناية التي يسكنها جيران وغرباء لا يعرفون المتهم جيدًا.

ورأى مركز أبحاث الأراضي في الهجمة العدوانية هذه ضد مساكن الفلسطينيين، بأنها تندرج ضمن سياسة العقاب الجماعي التي تتبعها سلطات الاحتلال بحق عائلات الشهداء والأسرى، وهي سياسة يسعى من خلالها للضغط على العائلات وترويعهم وتدمير ما تبقى من حياتهم والتنكيل بهم، وفرض ظروف حياتية صعبة عليهم، كتشتيت شملهم وهدم مساكنهم.

وتعترف سلطات الاحتلال بأن مثل هذه القرارات تهدف إلى "ردع الفلسطينيين" كي لا يقوموا بتنفيذ عمليات ضد الاحتلال وقطعان مستوطنيه الذين ينفذون جرائم بحق الفلسطينيين.

مساهمة في الإجابة عن سؤال «ما العمل؟»

هاني المصري الايام 2\8\2016

نظّم مركز مسارات لأبحاث السياسات سلسلة من حلقات النقاش تحت عنوان «ما العمل؟»، وتحدث في هذه الحلقات عشر شخصيات تنتمي إلى فصائل العمل الوطني ومستقلين، وقدمت كل واحدة منها وجهة نظر شاملة أو حول موضوع من المواضيع. وسأقدم في هذا المقال مساهمة أولية لعلها تسهم في إغناء الحوار.

وهدفت تلك المناقشات إلى الإجابة أو التقدم على طريق الإجابة عن ثلاثة أسئلة، وهي: أين تقف القضية الفلسطينية الآن، وإلى أين تريد الوصول، وكيف تصل إلى ما تريد؟ وسيحاول مركز مسارات في نهايتها تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف والدخول في التفاصيل والأعماق بهدف التوصل إلى إجابة وطنية متقاربة أو مشتركة قدر الإمكان.

Centre GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

بادئ ذي بدء، لا بد من تحديد الأهداف التي يريد الشعب الفلسطيني تحقيقها. فهل الهدف أو الأهداف إقامة دولة على حدود 1967 أو ضمنها، أم إنجاز حق العودة للاجئين وحق الشعب في تقرير مصيره، بما يشمل إمكانية قيام دولة فلسطينية على جزء من فلسطين، والمساواة لشعبنا في أراضي 48 كمرحلة أولى على طريق إنجاز حل تاريخي جذري يشمل إقامة دولة واحدة على أساس هزيمة وتفكيك المشروع الاستعماري الاستيطاني الاحتلالي العنصري، أو من خلال العودة والتحرير، أو الدولة الواحدة بمختلف أشكالها الأخرى؟

من دون تحديد الهدف الوطني الأساسي الذي يُراد تحقيقه لا يمكن وضع الإستراتيجية السياسية والنضالية الكفيلة بتحقيقه. فالإستراتيجيات هي الطريق الذي نسير فيه من النقطة التي نقف عليها إلى النقطة التي نريد الوصول إليها.

لا يمكن التسليم بعد كل ما جرى وبعد كل التنازلات والأخطاء والخطايا التي ارتكبت في أوسلو وقبله وبعده بأن الهدف الوطني أو المشروع الوطني واضح ومعروف ومتفق عليه. فالقضية الأولى للإجابة السليمة عن سؤال ما العمل هي إعادة تعريف أو تحديد أو بلورة المشروع الوطني الجامع القادر على توحيد الفلسطينيين أو الأغلبية الساحقة منهم في جميع أماكن تواجدهم من أجل تحقيقه، مع أخذ الظروف والخصائص التي تميز كل تجمع في الحسبان.

القضية الثانية هي من يسبق من، ومن له الأولوية، بلورة الرؤية الشاملة وإعادة تعريف المشروع الوطني أم إنهاء الانقسام السياسي والجغرافي؟ وهذه فكرة في منتهى الأهمية، ومن أجل فكفكتها لا بد من معرفة أن كل الجهود المبذولة لإنهاء الانقسام من حوارات ومبادرات واتفاقات التي تجاهلت المضمون السياسي والاتفاق على المشروع الوطني أولًا قد باءت بالفشل ومحكوم عليها بالفشل، والدليل أنه كلما لاحت في الأفق إمكانية لنجاحها كما ظهر بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد «اتفاق مكة» في شباط 2007 أو بعد توقيع «اتفاق القاهرة» في أيار 2011 أو تشكيل حكومة الوفاق الوطني عقب «إعلان الشاطئ» في نيسان 2014 سرعان ما تنهار الآمال بالنجاح على صخرة الخلاف على عدم معالجة الجذور والأسباب التي أدت إلى الأزمة الشاملة والتي أهم مظاهرها وقوع الانقسام.

وفي هذا السياق، إن اقتراح التوجه إلى إجراء الانتخابات كآلية لحسم الخلافات وقبل التوصل إلى توافق وطني على القواسم المشتركة التي لا تلغي التعددية والتنافس والخلاف حول القضايا الأخرى؛ تتناقض مع الظرف الخاص الذي يمر به الشعب الفلسطيني (ففلسطين تحت الاحتلال وخاضعة لمشروع استعماري استيطاني)، فضلًا عن أن إجراء الانتخابات وصفة جرى تجريبها في العام 2006 ورأينا ما حدث، وأين وصلنا، وإن تجريبها الآن سيقود حتمًا ما لم يُتفق على الإستراتيجية السياسية والنضالية في الحد الأدنى إلى تعميق الانقسام وتحويله إلى انفصال دائم، لا سيما في ظل ترسّخ البنية السياسية والفكرية والاقتصادية والأمنية التي تمخضت عنه.

إن المطلوب وضع الجهود لإنهاء الانقسام في سياق إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية بوصفها قضية تحرر وطني، وتعريف المشروع الوطني، وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير على أسس وطنية وديمقراطية توافقية ومشاركة حقيقية لتضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي المؤمنة بالمشاركة وبقواعد وأهداف العمل الوطني المشترك، بحيث تكون الانتخابات في هذا السياق أداة من أدوات تحقيق المشروع الوطني وليست أداة لتكريس الأمر الواقع الذي وصلنا إليه ولا نحسد عليه.

لا يمكن تقديم الانتخابات بوصفها حلًا سحريًا تكون نقطة البدء من دون الاتفاق على وظيفتها في الشرط الاستعماري الذي تعيشه فلسطين. فلا يمكن الذهاب إلى إجراء الانتخابات للسلطة قبل حسم هل نريد البقاء أسرى المسيرة السياسية الدائرة منذ أكثر من خمسة وعشرين عامًا وقيود اتفاق أوسلو والتزاماته المجحفة لتأتي الانتخابات لتكريسه، أم نريد التخلص

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

من هذه القيود وبلورة إستراتيجية جديدة تكون الانتخابات إحدى أدواتها لتحقيق الأهداف الفلسطينية في التحرر، وهل ستكون الانتخابات للدولة أم للمجلس الوطني أم لكليهما؟

هل يمكن إجراء الانتخابات وتكون خطوة إلى الأمام لا للخلف في ظل الشرذمة والانقسام والتيه والمأزق الشامل الذي يمر به النظام السياسي الفلسطيني، وقبل بلورة المشروع الوطني وإيجاد المؤسسة الوطنية الجامعة وتحديد أشكال وأدوات النضال المناسبة لكل تجمع من تجمعات الشعب الفلسطيني، وخصوصًا أن الاحتلال في ظل الواقع الراهن لا يمكن أن يسمح بإجرائها ما لم يضمن أن تحقق له مكاسب ملموسة، أما بعد إنجاز الوحدة الوطنية فيمكن أن تفرض عليه؟

في ضوء ما سبق، يكون المدخل للتوصل إلى الخلاص الوطني بإعطاء الأولوية للاتفاق على إستراتيجية سياسية ونضالية جديدة (برنامج وطني) تستجيب لمصالح الشعب الفلسطيني وأولوياته واحتياجاته في جميع أمكان تواجده، بما يفتح الطريق لـ:

- الشروع في حوار وطني يمكن أن يكون في إطار «مؤتمر وطني» يستهدف التوصل إلى رؤية شاملة تفتح الطريق للاتفاق على الإستراتيجية السياسية والنضالية التي تجسد القواسم المشتركة وتجعل الشعب الفلسطيني قادرًا على مواجهة التحديات والمخاطر وتوظيف الفرص المتاحة.

- إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير لتكون فعلًا المؤسسة الوطنية الجامعة، عبر تفعيل الإطار القيادي المؤقت بعد توسيعه من خلال ضم ممثلين إليه من مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني والمرأة والشباب ليقوم بقيادة الوضع الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بما لا يتجاوز مؤسسات المنظمة، وخصوصًا اللجنة التنفيذية، وينتهي دوره بعقد مجلس وطني جديد، بمشاركة كل من يؤمن بالشراكة، ويكون على جدول أعماله وضع ميثاق وطني جديد وإقرار الإستراتيجية السياسية والنضالية والنظام الأساسي.

- تشكيل حكومة وحدة وطنية على أسس جديدة وبأفق مختلف فورًا وبعد إجراء الانتخابات بغض النظر عن نتائجها، بحيث تكون مهامها إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها، وإعادة بناء مؤسساتها وتوحيدها بما ينسجم مع هدف التحرر من أوسلو، وجعل السلطة تجسيدًا للدولة وأداة من أدوات البرنامج الوطني ومنظمة التحرير.

حماس والانتخابات المحلية.. القرار والتحديات

ساري عرابي — الجزيرة نت — 2016\8\2

كانت السلطة الفلسطينية، ودون اتفاق مع حركة حماس، قد أعلنت عزمها إجراء انتخابات محلية في 416 مجلسا بلديا وقرويا في الضفة الغربية وغزة في الثامن من أكتوبر/تشرين أول القادم من هذا العام، وما لبثت أن كشفت حركة حماس عن نيتها المشاركة في هذه الانتخابات، وتعاونها الكامل مع لجنة الانتخابات المركزية، وتسهيل عملها في قطاع غزة.

مخاطر سياسية ومجتمعية

وإن كانت الانتخابات المحلية لا تنفك عادة عن النشاط السياسي، فإنها في فلسطين أكثر تسييسا، نظرا للمنافسة المحتدمة ما بين حركتي حماس وفتح، وهذا غالبا ما يَسِم الانتخابات الفلسطينية ذات الطابع النقابي أو الخدمي، كالانتخابات المحلية التي أُجريت قبل أكثر من عشر سنوات، وانتخابات مجالس طلبة الجامعات، بيد أن هذه الانتخابات تتميز بأهمية خاصة، تمنحها قدرا من الخطورة، من جهات عدة.

فقد مضى على آخر مرحلة من آخر انتخابات محلية فعلية وجدية أكثر من عشر سنوات، فبعدما اكتسحت حماس البلديات الكبرى في تلك الانتخابات، امتنعت السلطة عن استكمال مراحل تلك الجولة، ثم كانت الانتخابات التشريعية قبل أكثر من عشر سنوات أيضا آخر انتخابات تمثيلية شاملة، وقد فازت فيها حماس، كما هو معروف.

يتأسس المشهد الفلسطيني الحالي، على كل من انتفاضة الأقصى، التي عززت من حضور حماس حركة للمقاومة في فلسطين، ثم على الانتخابات التشريعية الماضية التي كرست هذا الحضور، وهو الأمر الذي انتهى بالانقسام، الذي لم يعطل المجلس التشريعي والحكومة المنبثقة عنه فحسب، ولكنه انتهى بحل المجالس البلدية التي فازت فيها حماس في الضفة الغربية، وملاحقة المرشحين على قوائم حماس حتى اليوم!

وعلى هذا، فإن هذه الانتخابات لو قُدر لها وأجريت فعلا، فإنها ستكون الانتخابات التمثيلية الشاملة الوحيدة في ظل انسداد سياسي، وفراغ للساحة الفلسطينية من الشرعية السياسية التمثيلية، مما يعني إمكانية البناء عليها من طرف الاحتلال، لتجاوز الممثل السياسي للفلسطينيين، والتعامل مع ممثلين محليين، في حال مضى الاحتلال في بعض مخططاته المطروحة الآن للنقاش.

تجاوز الاحتلال للممثل السياسي للفلسطينيين في الضفة الغربية، احتمال يظل قائما، رغم استبعاده في المدى القريب، ولكن إمكانية استغلال الانتخابات المحلية في غزة لسحب الشرعية من حركة حماس هو الاحتمال الأرجح، بحسب شكل ونتائج الانتخابات.

ولذلك فإن إجراء الانتخابات المحلية منفردة عن بقية الاستحقاقات الانتخابية الأخرى، وفي ظل الانقسام لم يكن بريئا أبدا، ولا سيما مع الحالة الكفاحية التي ما تزال تعيد إنتاج نفسها في الضفة الغربية، بأشكال متعددة من المقاومة، ومن ثم فإن هذه الانتخابات، تنطوي على مخاطر مجتمعية، بخلق الانقسامات وإشغال الناس بها عن مواجهة الاحتلال.

تحديات إجرائية

لا تقتصر مخاطر هذه الانتخابات على البعدين السياسي والاجتماعي، ولكن ثمة تحديات إجرائية هائلة تعترض حركة حماس تحديدا، وهي التي لا تتمتع أبدا بأي قدر من تكافؤ الفرص مع حركة فتح، ولا يمكن أن تركن إلى أي ضمانات موعودة حول سلامة العملية الانتخابية، أو أمن كوادرها ومرشحيها، أو عمل المجالس التي تفوز بها.

وظروف الحركة اليوم تختلف عن ظروفها حينما شاركت في كل من الانتخابات المحلية والتشريعية قبل أكثر من عشر سنوات، فبالرغم من أن الحركة محظورة من طرف الاحتلال، والاحتلال يلاحق بالاعتقال من ينتمي إليها أو يناصرها أو يقدم الخدمات لها، وهي ظروف لا تتعرض لها حركة فتح، فإنها الآن تعاني من صعوبات مستجدة فوق ذلك.

لقد استنزفت السنوات العشر الماضية كوادر الحركة التي حُرمت من القدرة على تجديد كوادرها وبناها التنظيمية بشكل يؤهلها لاستيعاب عمليات الاستنزاف المستمرة، وتركت عمليات الاستئصال التي مارستها السلطة بحق عناصرها، من بعد الانقسام، واتسمت بالترويع والبطش، آثارا عميقة لم تشفَ منها الحركة حتى الآن.

وظلت ذاكرة العناصر والكوادر مشحونة، بالمشاعر المُنهكة، والأوقات العصيبة، التي ترتبت على فوز الحركة في الانتخابات المحلية والتشريعية الماضية، فقد تحول القائمون على دعاية الحركة الانتخابية، والمرشحون على قوائمها، إلى ملفات مفتوحة لدى الاحتلال والسلطة، ويتعرضون لأشكال مختلفة من التضييق والملاحقة حتى اليوم.

وذلك في وقت، تعجز فيه حركتهم، بسبب ظروفها التي سبق الحديث عن جانب منها، عن معالجة الحد الأدنى من الضرر الناجم عن دفع عناصرها لخوض نشاط من هذا النوع، تترتب عليه تلك التكاليف الباهظة على المستوى الشخصي والأُسري، إذ الحديث لا يجري عن مقاومة مسلحة للاحتلال، معروفة كلفتها سلفا، ولكنه نشاط مجتمعي وخدمي.

وفوق ذلك، فإن وقع التجربة ما زال حيا، إذ جرى التضييق على المجالس التي فازت بها الحركة، وإفشالها، إن باعتقال وملاحقة أعضائها، أو بمنع التمويل والخدمات عنها، وقد ساهم في ذلك الممولون والمانحون الأجانب، مثل الوكالة الأميركية

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

للتنمية (USAID) التي صارت تشترط على المجالس المحلية التوقيع على إقرار بنبذ المقاومة، أي "الإرهاب" بتعريفها، وفي النهاية حُلت تلك المجالس، وشكلت أخرى، محسوبة على فتح، مكانها.

إن هذه الظروف كلها جديدة، ولم تكن قائمة قبل عشر سنوات، حينما لم تكن لدى عناصر حماس تجربة سابقة بهذا النوع من الانتخابات، كما أن تلك الانتخابات الماضية قد جرت في ظل تفاهمات معقولة مع السلطة، عززتها التهدئة التي أبرمت مع الاحتلال عقب انتفاضة الأقصى.

نقاشات داخلية

لم تتعرض حماس في بيانها -الذي رحبت فيه بإجراء الانتخابات المحلية- للمخاطر السياسية والمجتمعية، والتحديات الإجرائية التي تعترض مشاركة الحركة في الانتخابات، سوى إشارتها إلى بقية الانتخابات المُعطلة، المجلس الوطني والرئاسية والتشريعية، كما لم تتعرض إلى شكل مشاركتها، إن كان بصورة مباشرة أو عبر دعم قوائم ائتلافية أو مستقلة.

وهو أمر دل على استمرار النقاشات الداخلية في الحركة، وربما على تباين في الموقف الداخلي من الانتخابات، إذ وللمفارقة، فإن حماس في غزة التي تتمتع بحرية وقدرة أكبر على الحركة، كانت أكثر تحفظا إزاءها، من حماس في الضفة الغربية، ربما لإدراك قيادة غزة للبعد السياسي لهذه الانتخابات، ولإمكانية استغلال ظروف الحصار ضدها في غزة.

كما دل هذا البيان على إدراك الحركة للصعوبات التي سوف تواجهها حتما في الضفة الغربية، فتركت المجال لمزيد من النقاش لإنضاج أشكال المشاركة الممكنة، ويبدو أنها اتجهت في البداية لترك القرار المناسب لكل موقع بحسب ظروفه.

ولكن آخر ما صدر عن بعض قيادات الحركة، مثل محمود الزهار وموسى أبو مرزوق، يشير إلى توجيه الحركة لكتلتها التصويتية لدعم قوائم مهنية بعيدا عن الاعتبارات الحزبية، ما يعني أن الحركة قد لا تشكل قوائم صريحة الانتساب إليها، يصعب عليها إدارتها في ظل الظروف الأمنية المذكورة، وتحملها تبعات سياسية، سواء بخسارتها أو بفوزها.

وفي حال استقرت الحركة على هذه الصيغة، فإنها بذلك تجمع بين رؤيتي غزة والضفة، وبين الرؤية التي تريد إثبات عدم خشية الحركة من الانتخابات، بالإضافة إلى الرؤية التي تعتقد بإمكانية الاستفادة من الانتخابات للعودة إلى المجال العام الذي أزيحت عنه بالقوة الأمنية، ولاستنهاض وتحفيز وتجميع كوادر الحركة، وبأثمان أقل من تلك التي ستدفعها في حال شاركت بصورة صريحة.

المهم ألا يكون القرار مؤسسا على الثقة بتراجع السلطة وحركة فتح عن إجراء الانتخابات، فالقرارات التي من هذا النوع لا تؤخذ مقامرة، ومع ذلك فلدى فتح مشاكلها ومخاوفها العميقة أيضا، والمختلفة عن مشاكل ومخاوف حماس، وهو أمر يجعل من إلغاء الانتخابات احتمالا قائما.

لقاء عباس – رجوي... أية رسائل؟!

عريب الرنتاوي — الدستور — 2016\8\2

أن يلتقي الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالسيدة مريم رجوي، زعيمة مجاهدي خلق في باريس، فهذا تطور "نوعي" في العلاقات "الفاترة" أصلاً، بين منظمة التحرير والسلطات الإيرانية ... وسوف تكون لهذا اللقاء النادر، وربما غير المسبوق، ارتدادات وتداعيات خطيرة على ما تبقى من هذه العلاقات، وسيتعين على السلطة من الآن فصاعداً، أن ترقب عن كثب، كيف ستتعامل طهران مع أمرٍ كهذا، وكيف ستكون ردة فعلها، على أي مستوى وبأي وسائل وعلى أية جهات.

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

لن يقلل من شأن اللقاء، قول بيان السلطة، أن الرئيس الفلسطيني وضع "الرئيسة المنتخبة للمعارضة الإيرانية"، في صورة التطورات الأخيرة على الساحة الفلسطينية، ونتائج التحركات والمبادرات التي نشطت مؤخراً بشأنها، فهذا آخر ما تريد السيدة رجوي سماعه، ولا أحسب أن الرئيس عباس بدوره، مهتم بالإصغاء لمحاضرة طويلة حول "همجية نظام الملالي ودمويته"، فلديه ما يكفيه من متاعب وهموم، بالكاد يقوى على "إدارتها" ولا نقول "حلها".

والمؤكد أن الرئيس "لو ترك على راحته"، لما اختار اللقاء بالسيدة رجوي أبداً، وهو "الضائق ذرعاً" باجتماعات رام الله الماراثونية، والمعروف أصلاً بضيقه من هذه الاجتماعات ... لكن المصادر التي تداولت الخبر وعلقت على اللقاء، أرجعت الأمر برمته، إلى ضغوط خارجية لتوفير شبكة دعم وإسناد للسيدة رجوي و"معارضتها" في المهجر، من ضمن استراتيجية هجومية، سبق وأن تحدثنا عنها في هذه الزاوية بالذات، وتقضي بنقل المواجهة مع إيران إلى "دواخلها"، وعدم الاكتفاء بالتصدي لإيران على الساحات العربية المفتوحة لحروب الوكالة: من اليمن وحتى لبنان، مروراً بالعراق وسوريا والبحرين وغيرها.

وإذ انبرت فصائل فلسطينية محسوبة على "الممانعة والمقاومة" في دمشق، للتنديد باللقاء والتبرؤ منه، والهجوم على الرئيس عباس، متهمة إياه بـ "تسديد فواتير للسعودية"، فقد أظهرت هذه الفصائل بدورها، أنها "تسدد فواتير" لحلفائها الإقليميين، من طهران وحتى دمشق، وصولاً لضاحية بيروت الجنوبية ... وبهذا المعنى، "ما حدا أحسن من حدا"، لكننا للأسف أمام فصل جديد من فصول الانقسام الفلسطيني، ليس بين فتح وحماس هذه المرة، بل وداخل أطر منظمة التحرير وحولها كذلك.

خلال الأعوام القليلة الفائتة، بدا أن العلاقات بين رام الله وطهران، في طريقها "للتطبيع"، قام مسؤولون فلسطينيون رفيعو المستوى بزيارات متكررة لطهران، وشاركوا في مؤتمرات إسلامية ومناسبات أخرى، أحيتها العاصمة الإيرانية، وحرص هؤلاء المسؤولين، وعلى مستوى رفيع، على زيارة السفارات الإيرانية، للمشاركة في احتفالاتها بأعياد إيران الوطنية، وفتحت قنوات تواصل على مستوى أقل، من أجل البحث في بعض أوجه التعاون بين الجانبين، ولم تكن الرئاسة الفلسطينية بعيدة عن كل هذه الاتصالات، بل كانت على علم بها، وتتابع تطوراتها، وإن كانت تعاملت بحذر وتحفظ، مع بعض من العروض الإيرانية "السخيّة"، خشية أن تكون "مفخخة" بحسابات أخرى.

لم يمنع ذلك الفلسطينيين، من المشاركة بوفود من الدرجة الثانية، في المهرجانات الباريسية التي تنظمها العاصمة سنوياً في العاصمة الفرنسية، وقد شارك وفد فلسطيني في آخر مؤتمر للمعارضة قبل بضعة أسابيع في باريس، وظلت مشاركتهم من ذات طبيعة المشاركات العربية الأخرى، كالأردن ومصر والمغرب وغيرها، وزراء سابقون ونواب وشخصيات عامة، لا صفة رسمية لها ... هذه المرة، تبدو القصة مختلفة تماماً، فالرئيس شخصياً هو من يلتقي بزعيمة "المجاهدين"، والمطلوب من اللقاء، ليس أكثر من صورة تذكارية، يجري توزيعها على الصحف والمواقع ووكالات الأنباء... لكأن هناك من يريد أن يبعث برسالة مفادها: أن "راية فلسطين" ليست حكراً على النظام الإيراني، وأن معارضي هذا النظام، جديرون بها كذلك، طالما أن فلسطين لم تعد أكثر من "راية" و"قميص عثمان" جديد، يتمسح به جميع أصحاب الأجندات المتصارعة في المنطقة.

نعرف أن ضغوطاً هائلة ربما يكون الرئيس عباس قد تعرض لها لإتمام اللقاء، ويمكن ملاحظة ذلك من "لغة الجسد وتعابيره" إذ بدا الرئيس شديد التجهم في بعض ما نشر له من صور مع السيدة "المبتسمة" ... لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح: هل كان يتعين على الرئيس أن يرضخ لتلك الضغوط ويضرب عرض الحائط، بـ "ثوابته" هو بالذات، القائمة على "عدم التدخل في الشؤون الداخلية" والابتعاد عن الصراعات والمحاور التي تضرب الإقليم برمته، وتكاد تُشعل كل دولة من دوله؟

الفلسطينيون يكثرون من ترديد معزوفة "أننا ضيوف"، و"لا نتدخل في الشؤون الداخلية" و"القضية الفلسطينية فوق الانقسامات وأكبر منها" ... بيد أن تجربة السنوات الخمس الفائتة، أظهرت أنهم لم يتعلموا دروس تجربتهم الخاصة، وأنهم كلما

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

أكثروا من ترديد هذه الشعارات، كلما ازدادوا تورطاً في الصراعات الداخلية لدول الإقليم، وانظروا كيف انتهت علاقات حماس بكل من مصر وسوريا، وكيف ستنتهي علاقات عباس بإيران، وقبلها كيف جرى اعتماد سياسات انتقائية وتفضيلية للتعامل مع الكيانات السياسية التونسية، وغير ذلك كثير.

إيران ستنظر للقاء باريس الرئاسي، بوصفه ضربة فلسطينية "تحت الحزام"، وسترد عليه بضربة من "تحت الحزام كذلك"، وسنرى ذلك في أرقام الدعم التي ستقدم لفصائل واجنحة وكتائب فلسطينية، بمن فيها بعض تلك التابعة لفتح والسلطة والمنظمة، وستجد من بين الفلسطينيين، من "سيتطوع" للقيام بذلك، بكل أريحية وحماسة.

قد يقول قائل: إن إيران تتدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية قبل اللقاء، وأنها ستستمر بالتدخل بعده، وهذا صحيح، بل وصحيح للغاية، ولكن من قال إن لقاء عباس – رجوي سيلجم هذه التدخلات، ومن قال إن الانخراط النشط في محور ضد محور آخر، يمكن أن يكون سياسة فلسطينية صائبة، وهل أنجز الفلسطينيون جدول أعمالهم الحافل بالتحديات والخصومات، حتى يضيفوا إلى قائمة أخصامهم، دولة بحجم إيران، المعروفة بميلها التوسعي من جهة، وقدراتها الضخمة على التدخل والتوسع من جهة ثانية.

المنحة القطرية تكشف سوء نوايا عباس من الانتخابات

الرسالة نت 2\8\2016

تشير المعلومات والمعطيات المتوفرة حول المنحة القطرية لموظفي غزة بإصبع الاتهام إلى رئيس السلطة محمود عباس في تعطيل وصولها، عبر وضع العصا في دواليب عملية صرفها، ليحول دون اتمامها وإدخال البهجة على أسر 42 ألف فلسطيني حرمهم من صرف رواتبهم بشكل منتظم أسوة بموظفي السلطة الذين يتقاضون رواتبهم كاملة رغم استنكافهم عن العمل.

وتؤكد مصادر خاصة للرسالة تورط عباس في الضغط على المبعوث الأممي لعملية السلام، للتدخل في منع ادخال المنحة، ما حدا بالأخير للتدخل والضغط على قطر، وضمان إدخال الأموال بإشراف وشروط الأمم المتحدة.

واشترط عباس ادخال الأموال القطرية عن طريق الأمم المتحدة، رافضاً إدخالها عبر بنكي الوطني الإسلامي والإنتاج بدعوى تبعيتهما لحركة حماس، كما فرض تعقيدًا حول عدم صرفها للعسكريين، الذين يصر على تصنيفهم بهذا الشكل، رغم وجود توافق مبدئي بين حركته وحماس بأن جميع الموظفين مدنيون ولا يوجد موظفون عسكريون كون أن هذا الوصف يطلق على الجيوش ولا يوجد بغزة جيش.

وعطّلت شروط عباس وتدخلاته آلية صرف المنحة وأرجأت توقيت عملية الدفع، وحاولت التسبب في حدوث انقسام بين الموظفين على أساس مدني وعسكري، عدا عن وضع المتبرع القطري في خانة الاتهام والتعقيد، ما حدا بوزارة المالية بغزة للتأكيد بأنها ستصرف راتبا كاملا للعسكريين أسوتهم بزملائهم المدنيين.

سلوك عباس تجاه المنحة القطرية، أثبت برأي المراقبين، دور الرجل في رفض المصالحة والتعامل مع خصمه السياسي، وإصراره على إقصائه ومواصلة التضييق عليه أملا في إخراجه من المشهد بكل الطرق والوسائل سواء عبر الضغط المالي أو عن طريق قنوات ديمقراطية كالانتخابات.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

لكن السؤال الكبير: ماذا لو فشل عباس في إقصاء حماس عن المشهد عبر واسطة الانتخابات البلدية، فهل سيواصل عملية الضغط التي يمارسها اليوم؟، وكيف سيتعامل مع صرف مستحقات البلديات في حال فوز الحركة وهو ذاته الذي يرفض إدخال أي منحة دولية أو إقليمية لغزة؟.

دلالة التوقيت من أخطر ما ينطوي عليه موقف عباس، فليس جديداً عليه مثل هكذا مواقف وهو من يصر أصلاً على تجاهل أي فعل ينهي الانقسام، غير أن تزامن الخطوة مع دعوته لإجراء الانتخابات، مع ما رافقتها من إجراءات تشديد أخرى على غزة جل ذلك أثبت أن الرجل لن يبدل من مواقفه تجاه حماس في المرحلة المقبلة.

ويؤكد عبد العليم دعنا عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، خطورة إصرار رئيس السلطة محمود عباس على رفض حل أزمة الموظفين، وقال: إن أي عرقلة لحل هذه الأزمة يعني عدم وجود نوايا لإنهاء الانقسام، مؤكداً أن الموظفين هم أبناء غزة ويجب أنهاء معاناتهم فوراً.

وشكك دعنا في حديثه لـ"الرسالة"، بجدية عباس تجاه عملية الانتخابات، مستبعدًا إجراء انتخابات نزيهة في ظل تدخل الأجهزة الأمنية، وسيطرة فتح على عملها، وسيطرتها كذلك على وسائل الاعلام التي تتحدث باسمها فقط.

ورأى دعنا أن فتح تحاول اختبار وجودها في الانتخابات البلدية، "وقرار إجرائها ليس نابعا من ديمقراطية وحرية زائدة لديها"، وفق قوله. وذكر أن الاعتقال السياسي لا يزال قائماً، معتبرا إياه تحديا مهما في وجه أي عملية انتخابية.

وأشار إلى أن إجراء الانتخابات دون تدخل الأجهزة الأمنية ووسائل إعلام السلطة، كفيل بإعطاء صورة مختلفة عن الوضع الحالي في الضفة. وذكّر دعنا بتناقضات فتح الداخلية التي تسببت في إفشال تجربتها في إدارة المجالس البلدية في الضفة.

أمّا أستاذ العلوم السياسية عبد الستار قاسم، فأكدّ أنه لا نية لدى عباس في انهاء الانقسام، وقال: "الرجل يراوغ فقط من أجل إخراج حماس من المشهد السياسي". وتابع قاسم لـ"الرسالة"، السلطة تفكر بمنطق إخراج حماس عن المشهد وليس بمنطق حل الأزمات معها، متوقعًا أن تواصل السلطة حربها ضد الحركة "فهي لم تتوقف على كل حال".

وحذر من أن السلطة ستستخدم كل نفوذها الأمني والسياسي من أجل إخضاع الحركة. ويحذر المختصون في الشأن السياسي من خطورة سلوك عباس على المشهد السياسي برمته.

الكشف عن فشل زيارة العمادي الأولى الى رام الله وأسباب طول إقامته في غزة

أمد/ غزة – خاص : 1\8\2016

كشف مصدر مطلع داخل اللجنة القطرية للإعمار في قطاع غزة، عن أسباب الزيارة المفاجئة التي قام بها أمس السفير القطري محمد العمادي إلى الضفة الغربية، بعد وصوله مساء الخميس الماضي لغزة عبر معبر "إيرز" بيت حانون.

وقال المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه بإتصال مع (أمد) اليوم الإثنين، إن:" الزيارة المفاجئة لرام الله للعمادي أمس ، كانت للتشاور مع المسئولين في السلطة الفلسطينية حول دفع رواتب موظفي حماس العسكريين ، من أموال المنحة القطرية التي صُرفت لموظفي القطاع عن شهر واحد كامل".

Center for GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وأوضح، أن السلطة الفلسطينية وكذلك الجانب الإسرائيلي وبعض القوى الدولية الكبرى، اعترضوا على نية قطر صرف رواتب للموظفين العسكريين التابعين لحركة "حماس"، وحاول العمادي الضغط بتجاوز هذه الأزمة، إلا انه فشل في ذلك.

ولفت المصدر المطلع، إلى أن العمادي وصل غزة ليلة أمس، وسيعقد ظهر غدٍ الثلاثاء مؤتمراً صحفياً في مدينة غزة، ويتحدث فيها عن تفاصيل المنحة المالية القطرية لموظفي حماس في غزة، وآلية صرفها، وكذلك الكشف عن بعض المشاريع الاقتصادية التي ستقوم بها قطر خلال المرحلة المقبلة في قطاع غزة.

وبسؤال (أمد)عن أسباب اصطحاب العمادي لعائلته خلال زيارته الأخيرة لغزة، أكد المصدر المطلع، أن:"قد يكون السبب لطول إقامة العمادي هذه المرة ، والتي لها شقان "سياسي واقتصادي" وأوضح أن العمادي سيغادر القطاع مطلع شهر سبتمبر المقبل".

وكشف، أن العمادي سيعقد عدة لقاءات مع قيادة حركة "حماس"، لمناقشة ملفات هامة أبرزها حصار غزة وجهود التهدئة وملف "صفقة تبادل الأسرى" التي تشرف عليها ضمنياً دولة قطر، لافتاً إلى أ، هناك مشاريع اقتصادي جديدة سيتابعها العمادي خلال مكوثه في غزة منها مشروعي "الكهرباء والغاز".

وكان السفير القطري محمد العمادي قد وصل مع عائلته يوم الخميس الماضي لقطاع غزة، وكان من المتوقع أن يعلن عن صرف رواتب موظفي غزة التي استعد بها أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد، كما كان متوقعا أن يعلن عن مشاريع جديدة والإشراف على مشاريع تقوم عليها قطر سابقا، إلا أن بعض المستجدات في رواتب الموظفين حالت دون ذلك، خاصة رواتب العسكريين منهم.

وأثارت المنحة القطرية المقدمة لتسديد رواتب "موظفي حماس في غزة" عن شهر يوليو المنصرم، سخط موظفي حماس العسكريين للمرة الثانية على التوالي بعد استثنائهم من منحة عام 2014ومن هذه المنحة، بسبب الخلاف مع حكومة التوافق على "شرعية" أولئك الموظفين، فيما تصاعدت مطالب في صفوف الموظفين بضرورة الإنصاف والمساواة وعدم دس الانقسام في صفوف الموظفين المدنيين والعسكريين.

وكان أمر أمير دولة قطر تميم بن حمد آل ثاني أعلن في 21 تمّوز/يوليو من عام 2016، عن صرف رواتب الموظفين الذين فرغتهم حركة حماس بعد عام الانقسام 2007، عن شهر تمّوز/ يوليو المنصرم، والّتي تقدّر قيمتها بـ113 مليون ريال قطريّ، ما يعادل 31 مليون دولار، للتّخفيف عليهم من الأزمة الماليّة الّتي يواجهونها من جرّاء شحّ الرواتب.

ويتلقّى موظّفو حماس في غزّة البالغ عددهم 42 ألف موظف بينهم نحو 18 ألف موظف عسكري سلفة مالية شهرية تتراوح بين 1200-4500 شيكل، منذ بداية عام 2014، من جراء الأزمة الماليّة الّتي تعاني منها الحركة في غزة، ورفضت حكومة التّوافق الاعتراف بهم كموظّفين رسميّين بزعم أنّهم وظّفوا تحت الأمر الواقع عقب الانقلاب العسكري عام 2007 وسيطرة حركة "حماس" على قطاع غزّة ، حيث توفر مالية حماس في غزّة هذه السلف الماليّة من خلال الأموال الّتي تجبى على شكل ضرائب وبعض المساعدات الماليّة الخارجيّة.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

النائب زيدان: اعتقالات السلطة تسقط ميثاق شرف الانتخابات

الرسالة نت 2\8\2016

أكدّ النائب عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية عبد الرحمن زيدان، وجود جهات داخل السلطة الفلسطينية تسعى لتخريب الانتخابات البلدية وترهيب المشاركين فيها، من خلال استهداف المرشحين واستمرار الاعتقالات السياسية في الضفة الغربية المحتلة.

وقال زيدان لـ"الرسالة نت" إن ميثاق الشرف الذي وقعت عليه الفصائل سقط ولم يصمد من الناحية العملية في الضفة المحتلة، بفعل غياب الحريات واستمرار الاعتقالات على خلفية العمل للانتخابات.

وأشار إلى عدم إمكانية طرح قوائم صريحة من قبل حركة حماس في حين تتحرك كافة الفصائل الأخرى بحرية، منوهاً إلى تسجيل حالة اعتقال بحق القيادي نادر صوافطة من طوباس، وإطلاق النار على منزل وسيارة مرشح لبلدية نابلس، واستدعاء آخرين، مضيفًا "الجهات الأمنية لا تزال هي المتحكمة في الأمور بالضفة".

وفي السياق، انتقد النائب زيدان، قانون التمثيل النسبي الكامل المعتمد لإجراء الانتخابات البلدية، كونه يمثل عائقًا لدى الناخبين في اختيار من يرونه الأصلح. ويلزم قانون التمثيل النسبي الناخب باختيار قائمة بعينها بكل مرشحيها محكوما بالولاء التنظيمي أو العائلي.

وأكدّ زيدان أن هذا القانون غير عملي ويلزم الناخبين باختيار "الغث والسمين في ذات القائمة"، ورأى أن الحل يكمن في التوافق على اختيار نظام القوائم المفتوحة. وأوضح أن التيارات عامة تخفق في إقناع الكفاءات بالدخول في قوائم لاحتوائها غير الأكفاء أو أصحاب المصالح المطعون في نزاهتهم ونظافة أيديهم.

عباس يصدر مرسوما جديداً لتحديد "الكوتة المسيحية" في الانتخابات البلدية

رام الله - المركز الفلسطيني للإعلام 2\8\2016

أصدر رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، مرسوماً رئاسيا جديدا يحدد فيه "الكوتة المسيحية" في الانتخابات البلدية المنوي عقدها في أكتوبر المقبل.

ووفقا للمرسوم الرئاسي الجديد فإنه تم تحديد 9 مجالس بلدية يتوجب أن يكون رئيسها مسيحيا، كما يحدد في كل من هذه المجالس عدد المقاعد المتاحة للمسيحيين، وكذلك المقاعد المتاحة للمسلمين.

وتتضمن قائمة هذه المجالس، مجلس بلدية بيت لحم، وبيت ساحور، وبيت جالا، وبيرزيت، والزبابدة، ورام الله، ومجلس قروي عابود، ومجلس قروي عين عريك، ومجلس قروي جفنا.

ويثير توقيت إصدار المرسوم الرئاسي علامات سؤال، خاصة أنه يأتي في ظل التحضيرات لعقد الانتخابات البلدية التي من المتوقع أن تجري في 8 أكتوبر المقبل.

كما أن الانتخابات السابقة التي جرت في هذه المناطق أفرزت في غالبيتها شخصيات مسيحية، دون أن يكون هناك داعي لإصدار مرسوم يحدد كوته للمسيحيين، وهو ما قد يكون محاولة استباقية من رئاسة السلطة في عدم منح المنافسين السياسيين الفرصة في الفوز بناء على البرامج التي يقدمونها.

غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

خلايا المقاومة بالضفة.. عوامل النجاح وأسباب الإخفاق

رام الله – المركز الفلسطيني للإعلام 2\8\2016

استطاعت خلايا المقاومة أن تكون كابوساً يؤرّق قادة وساسة الكيان الصهيوني، فقد استطاعت على الرغم من قلة خبرة أعضائها، وعدم تلقيهم التدريب المناسب، إيلام العدو وإيقاع الخسائر في صفوف جنوده وقواته الأمنية.

وفي هذه الدراسة التحليلية التي أعدها قسم الدراسات في "المركز الفلسطيني للإعلام"، نقف معاً على أبرز هذه الخلايا والمحاذير التي وقع فيها أعضاؤها، والدور الكبير الذي لعبه "التنسيق الأمني" بين السلطة والاحتلال في عملية اكتشافها وإنهاء عملها.

الخلايا شبح الصهاينة

المحلل العسكري الصهيوني "آفي يسخروف" كتب مقالاً على موقع "والا" قال فيه، إن العمليات التي وقعت في الأيام السابقة (في إشارة لبعض عمليات الخلايا) تؤكد أن الانتفاضة ما تزال بعيدة عن الانتهاء، وأن اتخاذ إجراءات ضد الفلسطينيين من المحتمل أن يفشل أمام موجة العمليات المتصاعدة.

وأشار إلى أن العمليات التي نفذت بشكل فردي يصعب تتبعها، مبيناً أن عمليات إطلاق النار بالخليل وغيرها تشير إلى أنها مخطط لها بشكل جيد حتى في طريقة الانسحاب، ما يشير إلى أنها عمل منظم من إحدى الخلايا.

أبرز الخلايا

واستعرض "يسخروف" أبرز خلايا المقاومة في انتفاضة القدس، كما يلي:

- "خلية عملية يتمار"، باكورة خلايا المقاومة في الانتفاضة، والمفجر الحقيقي لها، والتي تم الكشف عنها بعد جهد استخباراتي كبير، وفق ما ذكرت صحيفة يديعوت العبرية، والتي أدت لاعتقال أعضائها نتيجة وقوع خطأ أثناء عملية التنفيذ قاد لاعتقال أعضاء الخلية.

والخطأ يكمن في عثور جيش الكيان على المسدس الذي استخدم في تنفيذ العملية.

- "خلية قباطية"، والتي نفذها ثلاثة شبان من بلدة قباطية، وأدت إلى مقتل شرطية وإصابة أخرى بجراح خطيرة، والتي أشار محللون إسرائيليون وقتها، إلى أنها تختلف عن عمليات فلسطينية أخرى بأنها ليست عملية "عفوية"، وهي تدل على دخول مرحلة جديدة في المواجهة، تتسم بعمليات مركبة تتم بتخطيط وتصميم.

- "خلية القنص"، والتي تضم الشقيقين نصر وأكرم بدوي، اللذين نجحا في تنفيذ أكثر من عملية قنص بالقرب من الحرم الإبراهيمي، أدت إلى إيقاع إصابات مختلفة في صفوف جنود الاحتلال تراوحت بين الطفيفة والخطيرة، وبقي لغز قناص الخليل يؤرق الاحتلال عدة أشهر إلى أن تم القبض على أحد الشقيقين.

- "خلية الشهيد عبد الحميد أبو سرور"، والتي شكلت مفاجأة صادمة للاحتلال من النقلة النوعية للعمل المقاوم والعودة إلى عمليات تفجير الحافلات كما في انتفاضة الأقصى.

وقد ضمت الخلية 7 من نشطاء حركة حماس، وخططت أيضاً لتنفيذ عمليات استشهادية وتجهيز سيارات مفخخة وعمليات إطلاق نار.

Gaza للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

- "الخلية المخططة لاغتيال نتنياهو"، ففي ديسمبر من العام 2015 اعتقلت قوات الاحتلال ستة شبان من مناطق مختلفة من الضفة المحتلة بينهم شاب من بئر السبع، وذكر الإعلام العبري حينها أن هؤلاء الشبان هم أعضاء خلية عسكرية تابعة لحماس، وادعى الاحتلال أن الخلية كانت تخطط لتنفيذ عمليات استشهادية بالقدس وأماكن أخرى، بالإضافة إلى اغتيال نتنياهو.

- "خلية خطف الجنود "، 2016/1/7 ادعى جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" أنه اعتقل خلية تابعة لحركة حماس من القدس والخليل خططت لتنفيذ هجوم بهدف قتل وخطف إسرائيليين.

وبحسب بيان الشاباك؛ فإن عناصر الخلية 6 أشخاص منهم 3 يحملون الهوية الإسرائيلية ويقطنون بالقدس، والآخرين من مدينة الخليل، مشيرًا إلى أن الخلية وصلت لمرحلة متقدمة من التخطيط، وأعدت مكانا لاحتجاز أي إسرائيلي يتم اختطافه سواء كان حيا أو جثة.

وأشار الشاباك إلى أن العملية كانت ستنفذ على طريقة عملية الخليل في حزيران 2014، والتي أدت لاختطاف وقتل 3 مستوطنين.

- "خلية الخليل العسكرية"، فقد زعم جهاز الشاباك الصهيوني، اعتقال ما أسماها "خلية عسكرية ثانية تابعة لحركة حماس"، في مدينة الخليل، بدعوى التخطيط لتنفيذ عمليات ضد جيش الاحتلال والمستوطنين.

وذكرت صحيفة معاريف أنه تم اعتقال أربعة نشطاء من حركة "حماس"، وعُثر بحوزتهم على بندقية.

وأفادت الصحيفة، نقلاً عن الشاباك، أن من بين المعتقلين محمد علي القواسمي (38 عامًا)، شقيق الأسير حسام القواسمي، (والمحكوم بالسجن المؤبد ثلاث مرات)، وتتهمه قوات الاحتلال بتدبير عملية اختطاف وقتل ثلاثة مستوطنين في حزيران (يونيو) 2014.

- "خلية ابني العم مخامرة"، كانت نقلة نوعية في العمل المقاوم، ومن أكثر العمليات تميزا من حيث التخطيط والتنفيذ، والقدرة على التضليل، وإيقاع أكبر الخسائر، فقد قتل خلالها 4 مستوطنين وأصيب عدد آخر، وعُدّت صفعة في وجه وزير الحرب الصهيوني ورئيس الشاباك الجديدين.

- "خلية الشبان الثلاثة"، كشفت مصادر عسكرية صهيونية النقاب، عن تمكن الشاباك بالتعاون مع سلطة رام الله من إحباط عملية، خطط لها الشبان الثلاثة الذين فقدت آثارهم برام الله، وتبين بعد التحقيق معهم نيتهم تنفيذ عملية داخل الكيان الصهيوني، وقد عثر معهم على أسلحة وقنابل يدوية.

- "خلية حماس المعتقلة لدى السلطة"، فقد قالت مصادر عبرية إن السلطة الفلسطينية اعتقلت خلية عسكرية تابعة لحماس في محافظة الخليل كانت تخطط لعمليات مقاومة من بينها خطف جنود وإطلاق نار؛ حيث أشرف على عملية الاعتقال مسؤولون في المخابرات الفلسطينية.

وعلى إثر ذلك اعتقلت أجهزة السلطة مزيدًا من نشطاء حماس في المدينة، وادّعى كاتب صهيوني في موقع "والا" أن الخلية التي تم اعتقالها من السلطة، نُظّمت على يد خلية من نشطاء الجناح العسكري لحركة حماس من مبعدي "صفقة شاليط" ممن أفرج عنهم في أكتوبر 2011، والمسؤول عن تشغيل هذه الخلية العسكرية والموجود في غزة "عبد

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

الرحمن غنيمات" المسؤول الرئيس في خلية صوريف سنة 1990 ومعه مازن فقها عضو الذراع العسكري الذي يقف خلف عملية "ميرون" عام 2002، حسبما زعم يسخاروف.

- "خلية الشهيد محمد الفقيه"، فقد قال الشاباك إنه "وبعد حملة استخبارية وميدانية مكثفة لجهاز الأمن العام والجيش والشرطة تم الكشف في الأسابيع الأخيرة عن خلية تابعة لحماس، والتي نفذت العملية على طريق رقم ٦٠ قرب عنتائيل، والتي قتل فيها الحاخام ميخائيل مارك 1-7-2016".

وأشار الشاباك، في بيان له، إلى أنه وخلال نشاطات الشاباك والجيش والشرطة، وبعد مطاردة متواصلة وخلال تبادل لإطلاق النار استشهد محمد فقيه مسؤول الخلية، موضحاً أنه تم اعتقال محمد مجيد عمايرة، وهو مشارك في العملية.

حاضنة شعبية للمقاومة

إن العمليات المسلحة أثبتت بوجه قاطع أن المقاومة في طريقها للتركيز على الضربات الموجعة والمؤلمة، وهذا يجعلها تعمل بشكل منظم ودقيق، وتختار أهدافها بشكل أفضل.

مركز العالم العربي "أوراد" أعلن في استطلاع رأي سابق أن 86% من الفلسطينيين يؤيدون الهجمات المسلحة، و53% منهم يؤيدون الكفاح المسلح كحل لإنهاء الاحتلال، وهذا المزاج الفلسطيني المقاوم يخيف المستوى الأمني الإسرائيلي، ويضاعف من قلقه.

وبالتالي فإن هذا المؤشر يعمل على تشكيل حاضنة شعبية تحمي الانتفاضة والمقاومين، وتدفع باتجاه زيادة عدد المقاومين والراغبين في توجيه الضربات للصهاينة، وهو الذي يسرع تشكيل الخلايا العسكرية حتى ولو لم تكن مؤطّرة.

عوامل النجاح والفشل

محلل الشؤون الصهيونية في "المركز الفلسطيني للإعلام" قال إنه لا شك أن التخطيط عنصر مهمّ لنجاح أي عملية وتفادي الإخفاقات والثغرات الأمنية، والمتابعة والمراقبة وحسابات الوقت في التنفيذ والانسحاب والعوامل المحيطة بهما، تحقق أعلى مستوى في الحفاظ على سلامة التنفيذ والمنفذين.

ويشير المحلل إلى أن إصابة أي منفذ أثناء القيام بالعملية هو أمر وارد، وفي هذه الحالة يجب التعامل مع طبيب موثوق بعيداً عن المشافي الحكومية والخاصة، التي تقوم بتبليغ الأجهزة الأمنية في مثل هذه الحالات.

ويؤكد المحلل أنه من الواجب والضروري لبس الأقنعة والقفازات أثناء الأداء المقاوم، لتلافي الكاميرات المزروعة في محيط المستوطنات والأماكن العسكرية، والمنتشرة بكثرة في الشوارع الفلسطينية.

ويضيف المحلل أن عنصر التشتيت ضروري في تنفيذ أي عملية وأداء عسكري؛ سواء كان باستخدام أكثر من وسيلة نقل أو تشتيت ماسحي الآثار أو الكلاب التي تستخدم لذات الغرض، وعدم السير في مناطق تحدث ضجيج إذا كان الوقت ليلا، كما أن وسائل الاتصال تعدّ من أهم الخيوط التي توصل للمقاومين، وخاصة إذا كان مطارداً حيث يتم مراقبة هواتف عائلته والمقربين منه للوصول إليه.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وشدد على أنه من الواجب أن يدرك المقاومون أن السلطة وأجهزتها الثلاثة "الاستخبارات والمخابرات والوقائي" بشكل خاص والعملاء التابعين للشاباك هم في خندق واحد، ولذلك: جميع ما يتعلق بهم يشكلون خطرا كبيرا على الأداء والعمل المقاوم.

خبير إسرائيلي: الوضع بغزة يهدد حالة التهدئة القائمة حاليا مع القطاع

القدس المحتلة \سما\ 2\8\2016

قال الخبير الأمني الإسرائيلي في صحيفة معاريف "يوسي ميلمان" إن التهديد الأكبر الذي قد يزعزع الهدوء في قطاع غزة يتمثل في الوضع الاقتصادي الصعب بالقطاع، وهو ما يجعل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) و"إسرائيل" مقتنعتين بأن الهدوء القائم مؤقت، في حين يواصل الجانبان استخلاص الدروس من الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة في صيف عام 2014.

وأضاف ميلمان -وهو مقرب من المؤسسة الأمنية الإسرائيلية- أن الوضع الاقتصادي الاجتماعي لسكان غزة سيئ، وهم الذين يتجاوز عددهم 1.8 مليون نسمة، بعد أن كانوا "عشية عملية الانفصال الأحادي الجانب" بغزة عام 2005 قرابة ستمئة ألف.

ويعيش الغزيون على أرض مساحتها 365 كيلومترا مربعا، وهي ثالثة أكثر مناطق العالم ازدحاما، وفي غضون السنوات الأربع المقبلة سيبلغ عدد سكان غزة 2.3 مليون نسمة.

وأضاف الخبير الأمني الإسرائيلي أن مصر لا تريد حلولا لمعالجة الوضع الإنساني السيئ في غزة، فقد أغلقت القاهرة حدود رفح، وأوقفت تدريجيا الحركة التجارية مع القطاع، وبالتالي دفعت مصر فلسطينيي غزة نحو "إسرائيل"، مما يعني أن الكارثة الإنسانية في القطاع بحاجة إلى تدخل ذي أبعاد اقتصادية إستراتيجية من أجل إبعاد شبح الحرب بين حماس وتل أبيب.

ويضيف الخبير أنه في الوقت الذي لم تغير حماس من مواقفها المبدئية المعادية لـ"إسرائيل" ولم تبد استعدادا لتقديم تنازلات سياسية لها فإن الحركة لا تريد المبادرة بشن حرب على "إسرائيل" لأنها غير مستعدة لمواجهة عسكرية أخرى، ولكنها تواصل التسلح وبناء قدراتها العسكرية.

ويكمل أن "من الدروس التي استخلصتها حماس من الحرب الأخيرة أن استخدامها للقذائف الصاروخية الطويلة المدى لم يحقق أهدافه، بما فيها تلك التي أرسلت إلى وسط "إسرائيل" ومطار بن غوريون"، مرجعا الأمر إلى تصلب موقف الإسرائيليين وتحقيق القبة الحديدية نجاحا في إسقاط الصواريخ، وعدم سقوط قتلى إسرائيليين جراء قذائف الحركة. حسب قوله.

ويضيف المتحدث أن حماس لا تستعبد احتمال إبرام اتفاقيات مؤقتة لوقف إطلاق النار مع "إسرائيل" عدة سنوات، غير أنه يشدد على أن إبعاد خطر حرب رابعة مع الحركة منوط بقوة الردع لدى الجيش الإسرائيلي، وإقامة عوائق وحواجز أرضية وأخرى تحت الأرض لمواجهة الأنفاق، وتحسين جاهزية الجبهة الداخلية.

تم بحمد الله

****

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies